هل يمكن الرهان على خطة ترامب للسلام في غزة؟

بقلم:
د. حسن نافعة ○

قام جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومستشاره لشؤون الشرق الأوسط، بجولة جديدة في المنطقة يومي الأحد والاثنين الماضيين، اقتصرت على مصر و«إسرائيل» واستهدفت، من ناحية، تهدئة الأوضاع في غزة والحؤول دون أن تؤدي المزايدات الانتخابية في «إسرائيل» دون انفجارها، ومحاولة تذليل العقبات التي لا تزال تحول، من ناحية أخرى، دون وضع خطة ترامب لتسوية الأزمة موضع التنفيذ، خصوصاً ما يتعلق منها بنزع سلاح حماس وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية.

ولأن «إسرائيل» كانت ولا تزال تسعى إلى استخدام هذه المسألة ذريعة لتبرير عدم الانسحاب من القطاع والإبقاء عليه مدمراً وغير قابل للحياة، أملاً في أن يشكل ذلك عاملاً ضاغطاً يدفع نحو التهجير القسري ويساعد على إخلاء القطاع من سكانه، تمهيداً لإعادة احتلاله واستيطانه، فقد حظيت هذه الزيارة باهتمام خاص وشكلت في الوقت نفسه لحظة اختبار جديدة لمدى جدية الرئيس ترامب وقدرته على المضي قدماً في تنفيذ خطته، خصوصاً وأن الزيارة جاءت في توقيت بالغ الحساسية.

فقد سبقتها مؤشرات عديدة توحي بعودة الحياة من جديد إلى «خطة ترامب للسلام في غزة» بعد فترة طويلة من الجمود، خصوصاً بعد أن أدلى الرئيس ترامب بتصريحات تفيد بأن حركة حماس وافقت على نزع سلاحها وعبّر عن سعادته البالغة بهذه الخطوة «التاريخية» التي أكد أنها ستساعد على التغلب على إحدى أهم العقبات التي حالت دون تحقيق السلام في قطاع غزة، وبعد أن طرح ميلادينوف، المدير التنفيذي لمجلس السلام، خطة من 15 بنداً وُصفت بأنها «خارطة طريق لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة الرئيس ترامب الشاملة للسلام في غزة»، ما أوحى بأن عجلة التسوية بدأت تدور بعد طول توقف.

صحيح أن نتنياهو، المتربص دوماً بعملية السلام والحريص على وأدها في المهد، اعترض على هذه الخطة ولم يتردد في إعلان رفضه الصريح لها، لكن البعض حاول التخفيف من تأثير هذا الموقف ورأى فيه مناورة انتخابية موجهة للداخل الإسرائيلي.

لهذه الأسباب، حين أعلن في البيت الأبيض أن كوشنر سيزور المنطقة قريباً، استنتج كثيرون أن واشنطن أصبحت أكثر تصميماً هذه المرة على تنفيذ خطة الرئيس ترامب، حتى لو تطلّب الأمر ممارسة ضغوط حقيقية على نتنياهو، وهو الانطباع الذي ترسّخ في لقاء كوشنر خلال زيارته بخليل الحية، رئيس المكتب التنفيذي لحركة حماس، وهو تطور مهم يوحي بأن إدارة ترامب قررت التعامل مباشرة مع أصحاب الحل والعقد في غزة، من دون أن تقيم وزناً لأي حساسيات أو عقد تتعلق بخصوصية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

أشارت التقارير الإعلامية التي صدرت عقب لقاء كوشنر مع نتنياهو، والذي حضره ميلادينوف، واستغرق 4 ساعات، أن نتنياهو حرص على دعوة رؤساء الأجهزة الأمنية للمشاركة في هذا اللقاء، ربما لكي ينفي عن نفسه تهمة تغليب مصالحه الشخصية على المصالح الوطنية، ولإثبات أن الاعتبارات المتعلقة بأمن «إسرائيل» هي شغله الشاغل، كما أشارت إلى أن نتنياهو قام بتوبيخ كوشنر بسبب لقائه مع خليل الحية في مصر، وكلها إشارات توحي بأنه كان لقاء صعباً ومتوتراً، وأن نتائجه الملموسة كانت محدودة، وتنحصر في الاتفاق على تشكيل لجنتين، الأولى: لجنة نزع السلاح، حيث يتردد أنه تم الاتفاق على أن يتولى جنرال أمريكي مسؤولية التحقق من نزع سلاح حماس، والثانية: لجنة الصحة العامة والمياه والصرف الصحي، التي ستركز على بحث المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والصحة العامة، خصوصاً بعد أن ثبت أن أوضاع الصحة العامة في قطاع غزة وصلت إلى حالة مزرية تنذر بأفدح الأضرار، بسبب تكدّس أكوام القمامة وانتشار الحشرات وتفشي الأوبئة ما يشكل تهديداً خطيراً، لا لأمن سكان القطاع فحسب، وإنما لأمن «إسرائيل» في الوقت نفسه.

الاتفاق على إنشاء هاتين اللجنتين لا يعني أبداً أن لقاء كوشنر مع نتنياهو حقق تقدماً أو اختراقاً يُذكر في القضايا الجوهرية. فتشكيل لجنة مشتركة لنزع السلاح لا يعني حدوث أي تغير في الموقف الإسرائيلي من هذه المسألة الحيوية، بل ويدل على أنه ظل متعنّتاً ولم يتزحزح قيد أنملة. فما زال نتنياهو يصر على أن نزع سلاح جميع فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة هو الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق أي خطوة تقوم بها «إسرائيل»، سواء تعلق الأمر بالانسحاب أو بالإعمار أو حتى بزيادة المساعدات الإنسانية، وأن الاتفاق عليها ينبغي ألّا يقيّد حق «إسرائيل» في مطاردة الفصائل الفلسطينية المسلحة في كل الأوقات، قيادات وأعضاء، إلى أن يتم إخلاء القطاع تماماً من السلاح، أو أن يمس بحقها في الرد على أي تهديد حالي أو محتمل، ما يعني أن «إسرائيل» تريد أن تحتفظ لنفسها بالحق في إطلاق النار من طرف واحد!!!.

أما الموافقة على إنشاء لجنة أمريكية إسرائيلية مشتركة للمياه والصرف الصحي والصحة العامة، فيعكس حرص «إسرائيل» على صحة مواطنيها أكثر مما يعكس قلقاً على تدهور الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين.

والواقع أن المقارنة بين الموقف الإسرائيلي المتعنّت، والذي وصل إلى حد التطرف المستفز، والموقف الحمساوي المرن، والذي وصل إلى حد التفريط في الحقوق، يمكن أن تكشف بوضوح، لا عن الخداع الأمريكي فحسب، بإظهار الولايات المتحدة بمظهر القوة العالمية العاجزة عن التعامل مع كيانٍ يعتمد عليها في كل شيء، وإنما أيضاً عن ضعف الضغط العربي والإسلامي، بإظهار الدول العربية والإسلامية التي انساقت وراء ترامب في تبنّي خطته بشأن غزة، رغم كل ما تنطوي عليه من ثغرات، بمظهر الأطراف الفاقدة للبوصلة، والتي لم يعد أمامها من خيار آخر سوى مواصلة الضغط على حماس وفصائل المقاومة لتقديم المزيد من التنازلات في كل مرة تصل فيها المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب التعنّت الإسرائيلي، من ناحية، والخداع الأمريكي، من ناحية أخرى، إلى أن وصلت الأمور إلى الحالة الراهنة، والتي تجد فيها «حماس» نفسها مطالبة بنزع سلاحها بعد تجريدها من أهم أوراقها التفاوضية، ألا وهي ورقة الأسرى الإسرائيليين، ومن دون أي ضمانات تلزم «إسرائيل» والولايات المتحدة بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الأصلية.

يبدو لي أن موقف «حماس» الحالي من مسألة نزع السلاح وصل إلى النقطة التي يستحيل تجاوزها، وإلا تعرّضت القضية الفلسطينية نفسها لخطر التصفية التامة والنهائية. فبعد أن أبدت حماس استعدادها لتسليم السلاح لهيئة وطنية فلسطينية تتولى جمعه وتخزينه، بالتوازي مع انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع وفق جدول زمني محدد، على أن يُعاد تسليمه للهيئات المنتخبة المعنية بأمن الدولة الفلسطينية بعد قيامها، لم يعد هناك مجال لأي تنازل آخر يمكن لحماس أو لغيرها تقديمه من أجل إثبات حسن النية والرغبة الصادقة في التوصل إلى سلام حقيقي تعيش في كنفه كل شعوب المنطقة. فتخلّي حماس عن سلاحها، ومعها بقية فصائل المقاومة الفلسطينية، يجب أن يكون الخطوة الأخيرة التي تُختتم بها المرحلة الانتقالية وتسبق مباشرة إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، الرئاسية والبرلمانية والمحلية التي تشارك فيها القوى الفلسطينية كافة، التي ينبغي الاستناد إلى نتائجها لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية التي لا يمكن للقضية الفلسطينية أن تُحل من دون قيامها.

غير أن «إسرائيل» لا تزال بعيدة تماماً عن هذه الرؤية فهي ترفض من حيث المبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة، ولا يوجد فيها أي حزب أو تيار سياسي قادر على خوض الانتخابات المقبلة استناداً إلى برنامج سياسي يتبنى هذه الرؤية. وفيما يتعلق بقضية نزع السلاح في غزة، تصر الحكومة الإسرائيلية الحالية على أن تتولّى بنفسها الإشراف على عملية جمع السلاح للتأكد من خلوّ القطاع بأكمله من أي قطعة سلاح، وأن تقوم بتدميره تماماً حتى قبل أن تبدأ في مباشرة الانسحاب من أي جزء من القطاع.

ولو تمكنت «إسرائيل» من تحقيق هذا الهدف، فلن يكون بمقدور أي قوة على وجه الأرض أن تجبرها على الانسحاب من القطاع. فمن الواضح تماما أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تستخدم موضوع نزع السلاح ذريعة لتبرير عدم الانسحاب من القطاع، لأن هدفها الحقيقي هو إعادة احتلاله بالكامل، بعد التهجير القسري لسكانه، ثم زرعه بالمستوطنات من جديد، مثلما يحدث في الضفة الغربية.

ليس من الواضح بعد ما إذا كان كوشنر قد تمكن في زيارته الأخيرة من الحصول من نتنياهو على التزام بالتهدئة في القطاع خلال فترة الدعاية الانتخابية التي بدأت بالفعل، والأرجح أنه لم يتمكن. فمن الواضح أن الدم الفلسطيني سيكون وقود الحملة الانتخابية، وأن المزايدة على هذا الدم تترجَم مزيداً من الأصوات في الصناديق ومزيداً من المقاعد في الكنيست. بل إن هناك من الوزراء في حكومة نتنياهو الحالية من يطالب علناً بقتل 50-40 فلسطينياً يومياً، ومن الشرائح الانتخابية في المجتمع الإسرائيلي من يطرب لسماع هذه الدعوات الوحشية بالقتل الجماعي، ويعكس أعلى مراحل الفاشية في نظم الأبارتيد والفصل العنصري.

نخلص مما تقدم إلى أن المراهنة على ترامب في تسوية القضية الفلسطينية، عبر وضع خطته لوقف إطلاق النار في قطاع غزة موضع التنفيذ، ليست في محلها. فعمر هذه الخطة يقترب الآن من عام كامل، ورغم ذلك ما زال إطلاق النار مستمراً في غزة من جانب واحد فقط، هو الجانب الإسرائيلي، وكأن سقوط ما لا يقل عن ربع مليون فلسطيني بين قتيل وجريح ومفقود لا يكفي لإشباع المتعطشين للدماء الفلسطينية، وما زال ما تبقّى من الشعب الفلسطيني في القطاع يعيش مشرّداً في العراء ويعاني من نقص الغذاء والدواء والخدمات ومن انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة.

والأدهى من ذلك كله أن المساحة التي تحتلها «إسرائيل» الآن في القطاع تزيد كثيراً عن المساحة التي كانت تحتلها أو تسيطر عليها سيطرة تامة. ورغم ذلك كله، لا تستطيع الدول العربية والإسلامية التي تحمست لخطة ترامب وساعدت على تبنّيها وترويجها، أن تفعل أكثر من إصدار بيانات إدانة خجولة تحمّل فيها «إسرائيل» المسؤولية عن الانتهاكات الحالية لوقف إطلاق النار ولكل ما ورد في الخطة من التزامات. وإذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه، فستكون القضية الفلسطينية هي الخاسر الأكبر، وبالتالي لن تنعم المنطقة كلها بالهدوء أو الاستقرار لا في الحاضر ولا في المستقبل. لذا آن الأوان كي تغيّر الدول العربية والإسلامية المهددة بالخروج من التاريخ من سياساتها ومن نهجها.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة

المجلس الأعلى للمرأة في ذكرى يوبيله الفضي

بقلم:
د. نبيل العسومي

سيبقى يوم 22 من أغسطس محفورا في الذاكرة البحرينية الحديثة والمعاصرة كمناسبة وطنية نعتز بها ونفتخر وهو يوم تأسيس المجلس الأعلى للمرأة الذي تتولى قيادته بكل كفاءة واقتدار منذ تأسيسه صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم والذي يعد من أهم الإنجازات التي حققها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله والذي أطلقه بعد توليه مقاليد الحكم في البلاد حيث تصادف هذه الأيام ذكرى اليوبيل الفضي للمجلس الذي تم إنشاؤه قبل خمسة وعشرين عاما في ظل الإنجازات العديدة والمكتسبات التي حققها المجلس بفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها صاحبة السمو قرينة عاهل البلاد للمرأة البحرينية باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز المسيرة التنموية التي تشهدها مملكة البحرين ضمن الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك لتمكين المرأة البحرينية وإعطائها حقوقها كاملة ومساواتها مع الرجل فعلى مدار ربع قرن من الزمان تحقق العديد من الإنجازات والمكتسبات للمرأة البحرينية حتى أصبحت المرأة مساهما أساسيا في نهضة البحرين الحديثة على النحو التالي:

أولا: إن تشكيل المجلس الأعلى للمرأة أكدت المكانة الرفيعة والعالية الذي يوليها جلالة الملك المعظم للمرأة البحرينية وإيمان جلالته بالدور المهم لها في تطور البحرين ونموها باعتبارها مكونا مهما من مكونات التنمية في بلادنا وركنا مهما في المتطلبات الديمقراطية التي جسدها ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه شعب البحرين وبنسبة 98.4% وما تضمنه من قيم ومبادئ تؤكد المساواة في الحقوق والواجبات ودستور مملكة البحرين الذي يضمن مساواة المرأة بالرجل وتكافؤ الفرص بين مختلف مكونات المجتمع البحريني تأكيدا للمكانة الرفيعة التي تحظى بها المرأة البحرينية لدى قيادتنا الرشيدة.

فقد تضمنت التشريعات والقوانين والأنظمة البحرينية تأكيد المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة حتى أصبحت مملكة البحرين رائدة في هذا المجال ومثالا يقتدى به على المستوى الإقليمي فقد منح قانون الانتخابات المرأة الحق في الترشح والتصويت في مجلس النواب والمجالس البلدية حتى أصبحت المرأة البحرينية عنصرا من عناصر نجاح التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين من خلال حضورها الدائم في مجلس النواب ومجلس الشورى فضلا عن توليها رئاسة مجلس النواب في إحدى الدورات البرلمانية كثمرة من ثمار جهود صاحبة السمو الملكي الأمير سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك ودعمها للمرأة لتتبوأ المراكز القيادية في مجالات العمل الوطني.

ثانيا: على مدار ربع قرن من الزمان عمل المجلس الأعلى للمرأة على النهوض بدور المرأة وتعزيزه على مختلف المستويات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص على حد سواء وفي رعاية الأسرة حيث حققت مملكة البحرين العديد من الإنجازات للمرأة منذ إنشاء المجلس في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها والتي نذكر بعضا منها في هذا السياق حيث تولت المرأة البحرينية مناصب قيادية مثل رئاسة مجلس النواب كما أسلفنا وأصبحت نائبة في مجلس النواب وعضوا في مجلس الشورى ووزيرة ووكيلة وزارة ووكيلة مساعدة ومديرة وسفيرة وقاضية وضابطة وغيرها من المناصب القيادة التي تشارك معها الرجل في مسيرة هذا الوطن الغالي علينا جميعا كما تقلدت المرأة البحرينية مناصب قيادية في القطاع الخاص في البنوك والشركات الكبرى.

ثالثا: الاحتفال بالمرأة ودورها في مختلف المجالات كالمرأة الدبلوماسية والعسكرية والطبية وعملها مهندسة ومعلمة وقاضية في إطار الجهود التي تبذل لتسليط الضوء على إنجازات المرأة في القطاعات التي تعمل فيها.

وفي هذا السياق ونحن نحتفل بهذه الذكرى الوطنية البحرينية العزيزة علينا ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة نتقدم بخالص التهاني والتبريكات لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة وللعاملين في المجلس وللمرأة البحرينية وللأسرة البحرينية متمنين المزيد من النجاحات والإنجازات للمرأة البحرينية.

الخطة الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية

بقلم:
د. أحمد رفيق عوض ○

إن الخطة الإسرائيلية الراهنة تستهدف إضعاف السلطة و«حماس» معا وضم واحتلال ثلثي الضفة والقطاع هكذا هو الوضع. إسرائيل لا تبحث عن تسوية سياسية مع أحد. نتيجة الذعر القومي والهواجس الأمنية والأوهام الدينية، وصمت الأطراف جميعًا أو دعمها أو حيادها أو انحيازها، يبدو أن العقل الجمعي الإسرائيلي أسقط فكرة التسوية أو خيار التعقل، واعتنق أخيرًا فكرة المواجهة الشاملة مع الجميع، بما فيهم الأصدقاء أو الحلفاء.

إسرائيل تتخلى فعليًا عن محاولة الإقناع أو التجميل أو الاعتذار أو التواري أو التلطيف من غلوائها وتطرفها. الشعارات التي أطلقتها جهات إسرائيلية رسمية أو حزبية حول إسرائيل الكبرى، وتغيير الشرق الأوسط، وثورة الاستيطان، ومحاولة الاندماج بالقوة، دون تقديم أثمان سياسية، كل ذلك جعلها ترفض الضغوط للانسحاب من المناطق التي احتلتها، أو التهديد بالحرب للرد على كل جهد يهدف إلى نزع فتيل المأزق الذي دخلت إليه المنطقة برمتها.

وتطبيقًا لهذه الرؤية التوسعية والعدوانية، فهي تعمل على إخراج حركة حماس من المشهد كله، ولا تتوقف لحظة عن شيطنة السلطة الفلسطينية، وحصارها ومحاولة إضعافها وإسقاطها. ويترافق ذلك مع سرعة لافتة في ضم أكثر من ثلثي الضفة الغربية المحتلة، والإبقاء على احتلال 70% من مساحة قطاع غزة.

وقد وصلت إسرائيل إلى نقطة اللاعودة في هذا الأمر، وهي بذلك تدمر أي أساس للتسوية السياسية مع الفلسطينيين. بل تقوم بفرض حل عسكري احتلالي قد يمضي وقت طويل لتصحيح الوضع. وتدفع ذلك بحجة عدم وجود شريك حينًا، أو لمحاربة الإرهاب حينًا آخر، أو لتحقيق نصر في جبهة غير مكلفة.

أين تذهب إسرائيل بهذا الطريق؟ هل تعود إلى خيار الاحتلال الذي جربته عشرات السنين وفشل تمامًا؟ هل تعود إلى ما يسمى إدارة الصراع، الذي لن يأتي باستقرار على الإطلاق؟ وهل تعتقد أنها بهذا الأسلوب ستلحق بالشعب الفلسطيني هزيمة نكراء تدفع الفلسطينيين إلى اليأس النهائي ومن ثم الاستسلام؟ وهل إسرائيل على استعداد للدخول في حروب أخرى مع الإقليم من أجل إسرائيل كاملة من النهر إلى البحر؟

المشكلة هنا أن إسرائيل، وبعد 78 سنة من الصراع، لم تصل بعد إلى الاستنتاج البسيط والواضح: من دون تحقيق الشروط الدنيا من حقوق الشعب الفلسطيني، لن يحصل أحد على ما يريد من استقرار وهدوء.

إن إضعاف السلطة الفلسطينية، وإخراج حماس من المشهد، وضم أجزاء واسعة من الضفة، والإبقاء على احتلال معظم القطاع، لن يصنع حلًا. قد تصنع هذه الهجمة الصهيونية الجديدة واقعًا جديدًا بالقوة، لكنها لن تصنع استقرارًا دائمًا، ولن تلغي القضية الفلسطينية، ولن تجعل الفلسطينيين يختفون من المعادلة.

مشكلة الاحتلالات كلها، وعلى مدى التاريخ، هي اعتقادها أن قوانين التاريخ لا تنطبق عليها. إسرائيل ليست استثناءً من هذه القاعدة. القوة قد تفرض الوقائع لبعض الوقت، لكنها لا تستطيع وحدها أن تفرض نهاية للصراع. وكلما طال تجاهل الحقوق، اتسعت الفجوة بين الواقع الذي تريد إسرائيل فرضه والواقع الذي يستطيع الفلسطينيون والعالم احتماله.

وهكذا، بدلا من أن تبحث إسرائيل عن تسوية تنهي الصراع، تبدو وكأنها تعمل على إعادة إنتاجه بصورة أكثر اتساعًا وخطورة. وهذا الطريق، مهما بدا لبعض الإسرائيليين انتصارًا، لن يؤدي في النهاية إلا إلى مزيد من العزلة والحروب وعدم الاستقرار.

○ مدير مركز المتوسط للدراسات الإقليمية

حرب غزة والأموال المشبوهة تحسمان الانتخابات في ميشيجان

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

فاز الدكتور عبدالرحمن السيد في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عن ولاية ميشيجان لمقعد مجلس الشيوخ، وهي الانتخابات التي تعد الأهم التي ينم إجراؤها هذه السنة.

لقد كانت منافسة محتدمة للغاية حبست الأنفاس كما يقال، لكنها مثلت لحظة فارقة في السياسة الأمريكية؛ تفوق الدكتور عبدالرحمن السيد على السيدة ستيفنز بفارق ضئيل لا يتجاوز نقطة مئوية واحدة، محققاً 49 في المائة مقابل 47 في المائة.

كانت هذه هي المرة الأولى التي تصبح فيها الحرب التي خاضتها إسرائيل في قطاع غزة والدعم العسكري الأمريكي الهائل لها محاور رئيسية للنقاش في أنحاء ولاية ميشيجان؛ وقد برزت هذه القضية في عدد قليل من السباقات الانتخابية الأخرى.

وفي الحقيقة فقد جاء سباق عضوية مجلس الشيوخ مختلفاً هذه المرة. فقد جرى نقاش يومي حول حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على دعم السياسات الإسرائيلية التي خلّفت تداعيات وخيمة للغاية على الفلسطينيين واللبنانيين.

وتُظهر النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات بوضوح أن كلاً من إسرائيل والمرشحة التي دعمتها – وهي عضوة الكونغرس هالي ستيفنز التي شغلت منصبها لأربع دورات – قد مُنيتا بالهزيمة في نهاية المطاف.

تمثلت إحدى القضايا الرئيسية الأخرى التي أثيرت في هذا السباق الانتخابي في دور «الأموال المظلمة» وغيرها من أشكال الإنفاق المستقل. لقد شهدنا هيمنة «الأموال المظلمة» على الحملات الانتخابية في الماضي، لكن لم يسبق أن بلغت هذا المستوى من قبل.

ووفقاً لآخر الإحصاءات، استفادت السيدة ستيفنز من إنفاق خارجي تجاوز 54 مليون دولار، حيث جاء الجزء الأكبر من هذه الأموال مباشرة من جماعات مؤيدة لإسرائيل، وعلى رأسها لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية «أيباك» – وهي جماعة الضغط التي تمثل أكبر لوبي يهودي مؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، اعتمدت حملة الدكتور عبدالرحمن السيد بشكل كبير على تبرعات صغار المانحين.

وبشكل عام، فقد تفوقت السيدة ستيفنز ومنظمة «أيباك» على الدكتور عبدالرحمن السيد في الإنفاق الانتخابي بنسبة تزيد على 11 إلى واحد. وفي النهاية، مُنيت «الأموال المجهولة المصدر» ومنظمة «أيباك» معها بهزيمة ساحقة، مما أثبت أن المال قد يدعم المرشح ولكنه لا يستطيع شراء الانتخابات.

كما تحولت المنافسة بين السيد وستيفنز إلى مواجهة على مستوى وطني بين الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي وقيادة الحزب التقليدية، حيث أعلن ديمقراطيون بارزون من كلا الجناحين تأييدهم وشاركوا في حملات انتخابية داخل الولاية.

يمثل فوز الدكتور عبدالرحمن السيد في ولاية ميشيجان –وهي ولاية متأرجحة ومؤشر رئيسي للتوجهات السياسية في الغرب الأوسط– اختراقاً مهماً للتيار التقدمي؛ إذ أثبت هذا الفوز أن «المؤسسة» الحزبية التقليدية بحد ذاتها قد أصبحت منفرة ومثيرة للاستياء لدى عديد من الناخبين الديمقراطيين.

وإلى جانب الدكتور عبدالرحمن السيد، تُعد هذه الانتخابات انتصاراً كبيراً للأمريكيين من أصول عربية في ولاية ميشيجان الأمريكية. فقبل أربعة عقود، كان أحد المرشحين لمنصب عمدة مدينة ديربورن قد جعل عبارة «دعونا نتحدث عن المشكلة العربية» محوراً رئيسياً لحملته الانتخابية.

ومنذ ذلك الحين، واصل ذلك المجتمع جهوده في التنظيم وتسجيل الناخبين والفوز في الانتخابات. ورغم تعرضهم لانتقادات لاذعة بعد إبداء استيائهم من دعم إدارة الرئيس السابق جو بايدن لإسرائيل، فقد عادوا بقوة وزخم كبيرين من خلال المساهمة في انتخاب أمريكي من أصل عربي –هو الدكتور عبدالرحمن السيد– ليكون مرشحاً للحزب الديمقراطي لمجلس الشيوخ.

علاوة على ذلك، حقق عباس علوية فوزاً حاسماً في المنافسة على ترشيح الحزب الديمقراطي لعضوية مجلس شيوخ ولاية ميشيجان عن منطقة ديربورن؛ ويُذكر أن السيد علوية كان أحد مؤسسي حركة «غير ملتزم» لعام 2024.

ومن الصعب العثور على انتخابات أخرى كانت أكثر أهمية أو أحدثت تحولات جذرية في مجالات متعددة تفوق ما شهدته هذه الانتخابات التمهيدية في ميشيجان. والآن تتجه الأنظار نحو شهر نوفمبر التي ستجرى فيه انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، حيث سيكون الدكتور عبدالرحمن السيد في مواجهة ضد المرشح الجمهوري مايك روجرز في سباق قد يكون حاسماً لتحديد الجهة التي ستسيطر على مجلس الشيوخ.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي